LCFP
Libyan Center For Freedom of Press
المركز الليبي لحرية الصحافة
لإعلام مهني حُر

فهم البيئة المُعقّدة للقطاع المدني في ليبيا: رصد التحديات الهيكلية والتصورات المجتمعية

دراسة تحليلية

LCFP.ORG.LY

الباحث الرئيسي: عبد الرؤوف الجروشي، حاصل على ماجستير في مجال إدارة النزاعات والعمل الإنساني من معهد الدوحة للدراسات العليا بالدوحة قطر. لديه خبرة تزيد عن خمس سنوات في المجال البحثي، عمل فيها مع العديد من المؤسسات منها: شركة الديوان للأبحاث، ومنظمة المادة 19، ومنظمة ممكن، ومركز دراسات النزاع والعمل الإنساني.

مساعد الباحث: هدى الشاوش، حاصلة على ماجستير في علم الاجتماع التطبيقي - جامعة الشارقة، كان موضوع رسالتها أفضل مشروع ماجستير في فئة علم النفس وعلم الاجتماع، وقد حصل على الترتيب الثالث في مسابقة جائزة ليبيا للابتكار على مستوى ليبيا. ساهمت بنشر أبحاث ضمن الورقات الخاصة بالمؤتمر داخل ليبيا وخارجها، وساهمت كذلك بنشر بحث ضمن كتاب جماعي. تعمل حاليًّا اختصاصية حواريات مجتمعية في المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي.

المركز الليبي لحرية الصحافة: هو منظمة ليبية مستقلة غير ربحية تعمل في مجال حرية الصحافة والإعلام، وقد أسستها مجموعة من الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان على إثر تفشي الانتهاكات والاعتداءات الخطيرة بحق الصحفيين الليبيين؛ ممّا هدد حرية التعبير بالمجتمع الليبي.

مكان النشر: طرابلس، ليبيا.

تاريخ النشر: 12 أغسطس 2025م.

يرجى ملاحظة أن هذا التقرير لا يمثل وجهات نظر المركز الليبي لحرية الصحافة أو شركائه، ونرجو أخذ الإذن عند الاقتباس أو الإشارة إلى المعلومات المذكورة فيه في أي وقت أو مكان.

جدول المحتويات

ملخص الدراسة.	3
المبحث الأول: الإطار العام للدراسة	5
أولًا: مقدمة	5
ثانيًا: المشكلة البحثية.	6
ثالثًا: أهداف الدراسة.	6
رابعًا: الأسئلة البحثية.	6
خامسًا: المنهجية البحثية.	7
سادسًا: أبعاد البحث.	8
المبحث الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي حول المجتمع المدني.	9
المطلب الأول: السلطة والقدرة والشرعية بوصفها نهجًا لفهم الفاعلين بالقطاع المدني.	10
المطلب الثاني: مفهوم المجتمع المدني واستدامته.	12
المطلب الثالث: تطور منظمات المجتمع المدني في ليبيا والتحديات التي تواجهها.	13
المبحث الثالث: تحليل البيانات الميدانية للدراسة	16
تمهيد:	17
أولًا: تحديات المجتمع المدني في ليبيا.	17
ثانيًا: الحملات الإعلامية تجاه المجتمع المدني.	20
ثالثًا: تصورات الناس تجاه المجتمع المدني.	26
الخاتمة	26
المراجع	28

ملخص الدراسة

تُعنى هذه الدراسة بفحص واقع عمل منظّمات المجتمع المدني في ليبيا بعد ثورة فبراير، مُركّزة على التأثير المتبادل، بين البيئة السياسية والأمنية والاجتماعية، على استدامة هذا القطاع الحيوي. تنطلق الدلالة من دور هذه المنظمات في تعزيز التنمية المستدامة والحكم الرشيد وحقوق الإنسان، لا سيما في سياق انتقالي هش تتسم فيه مؤسسات الدولة بضعف واضح، وتصاعد النزاعات المسلحة والانقسامات الإقليمية.

وتتمحور المشكلة البحثية حول جملة من التحديات التي تعترض عمل هذه المنظمات، بدءًا من العراقيل الإدارية والقانونية (القانون رقم **19** لسنة **2001م**)، مرورًا بالمخاطر الأمنية وغياب حماية قانونية للعاملين، ووصولًا إلى الحملات الإعلامية التشويهية التي تزرع الشكوك في المجتمع تجاهها. سعى البحث للإجابة عن السؤال الرئيسي: كيف تؤثر البيئة المعقّدة للسياق الليبي على تشكيل استدامة القطاع المدني في زمن ما بعد القذافي؟ وحددت أهداف الدراسة ثلاثة محاور رئيسية:

1- رصد التحديات الأساسية (الإدارية والقانونية والسياسية) وتحليلها، وهي التي تصادف المنظمات في تحقيق مهامها.
2- تسليط الضوء على الآليات والقوى وراء حملات تشويه الصورة الإعلامية للعاملين فيها.
3- استكشاف التصور المجتمعي والعوامل المؤثرة في بناء الثقة أو تزييفها تجاه القطاع المدني.

اعتمدت المنهجية على مقاربة وصفية تحليلية ومنهج مختلط، بواسطة أربع مجموعات تركيز بمشاركة 29 قياديًّا محليًّا، و **20** مقابلة معمقة مع ناشطين وحقوقيين تعرضوا للضغوط والتهديدات، وقد أتاحت هذه الأدوات معالجة البيانات النوعية لفهم السياقات المختلفة. واجه البحث محدوديّات تتمثل في صعوبة الوصول إلى بعض الفاعلين وخفض حجم العينة، إضافةً إلى غياب بيانات جغرافية دقيقة حول توزيع المنظمات.

أظهرت النتائج –وفق إطار تحليلي ثلاثي المحاور (السلطة - الشرعية - القدرة)– تداخل التحديات البنيوية. فعلى صعيد السلطة الرسمية، أدى غياب الإطار القانوني الداعم (خاصةً بقاء قانون **19** لسنة **2001م** غير محدَّث) إلى فرض عراقيل إدارية معيقة، فتحولت إجراءات التسجيل والتجديد إلى متاهات بيروقراطية طويلة، كما تُرك العاملين دون حماية قانونية من التهديدات الأمنية. وفي محور الشرعية، واجهت المنظمات أزمة ثقة مزدوجة: فمن جهة، نفذت بعض الأطراف السياسية والإعلامية حملات تشويه منهجية تتهمها بـ"خدمة أجندات خارجية". ومن جهة أخرى، تفاقمت الشكوك المجتمعية بسبب نقص الوعي بدورها، إذ يُنظر إليها على أنها كيانات غريبة عن النسيج الاجتماعي. أمّا على مستوى القدرة، فقد تفاقمت إشكاليات الاعتماد شبه الكلي على التمويل الخارجي المشروط، وضعف الكوادر المؤهلة، وتدهور البنية التحتية (لا سيما في الجنوب)، مما أعاق تنفيذ المشاريع التنموية المستدامة.

وقد تباينت حدة هذه التحديات جغرافيًّا: ففي حين هيمنت المعوقات القانونية والإدارية في غرب ليبيا، تفاقمت المخاطر الأمنية في الشرق، وطغت أزمات الموارد والانقسامات القبلية على واقع الجنوب. حتى مع هذا المشهد القاتم، سجلت الدراسة إشارات إيجابية من مبادرات شبابية ومشاريع محلية ناجحة (كما في تجربة درنة في أثناء الكارثة الطبيعية) أثبتت إمكانية كسب الثقة المجتمعية عبر العمل الميداني الملموس.

وتخلص الدراسة إلى أن معالجة هذه التحديات تتطلب إصلاحات قانونية جذرية؛ لتسهيل تسجيل المنظمات وضمان استقلاليتها، وإرساء بيئة أمنية تحمي العاملين، وتعزيز الوعي المجتمعي بدور القطاع المدني عبر مشاريع ملموسة. ثم إن الدراسة تدعو إلى تعزيز القدرات المؤسسية وتنويع مصادر التمويل، عبر تعاون فعّال بين الدولة والمجتمع المدني والمجتمع الدولي، لضمان استدامة مساهمة هذه المنظمات في بناء الدولة الليبية.

المبحث الأول
الإطار العام للدراسة

أولًا: مقدمة

تُعد منظمات المجتمع المدني ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز المشاركة المجتمعية، لا سيما في المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية أو تعاني من أزمات سياسية واقتصادية. في ليبيا، برزت هذه المنظمات بوصفها أحد الأطراف الفاعلة بعد أحداث ثورة فبراير، فقد ساهمت في تقديم المساعدات الإنسانية، ودعم المصالحة الوطنية، وتعزيز قيم حقوق الإنسان والحكم الرشيد. ومع ذلك، تواجه هذه المنظمات تحديات جسيمة تهدد استدامتها وتقلل من فاعليتها، وتكشف عن البيئة السياسية والأمنية المضطربة التي تعيشها البلاد.

منذ سقوط نظام القذافي شهدت ليبيا تحولاً جذريًّا في المشهد السياسي والاجتماعي. ومع الحرية النسبية التي حصلت عليها منظمات المجتمع المدني بعد الثورة، فإن الانقسامات السياسية والأمنية أثرت بشدة على بيئة عمل هذه المنظمات. أصبحت المنظمات تعمل في سياق معقد يتسم بضعف المؤسسات الحكومية، وتفشي الصراعات المسلحة، والانقسام الجغرافي والسياسي بين المناطق الليبية.

من جانب آخر، تُعد منظمات المجتمع المدني إحدى الركائز الأساسية في بناء المجتمعات الحديثة، فلها دور محوري في تعزيز الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان، وتحقيق التنمية المستدامة، لذا نجد أن هذه المنظمات في ليبيا مرّت بمسار تطوري معقد يعبر عن التحولات السياسية والاجتماعية التي شهدتها البلاد بدءًا من العهد الملكي، مرورًا بفترة حكم القذافي، ووصولاً إلى مرحلة ما بعد ثورة فبراير، التي شهدت فيها الدولة تغيرات جذرية في طبيعة منظمات المجتمع المدني ودورها، كانت في كثير من الأحيان تجسيدًا للظروف السياسية والأمنية السائدة.

في هذا التقرير البحثي، نستكشف هذه البيئة المعقّدة التي يعمل ضمنها القطاع المدني في ليبيا، مُسلطةً الضوء على التحديات الهيكلية العميقة التي تواجه القطاع المدني والتصورات المجتمعية السائدة حوله. يعتمد البحث منهجية ميدانية تركز على تحليل البيانات الكيفية بعد جمعها من القيادات الفاعلة بالقطاع المدني، وبمنظور وطني يمثل المناطق الجغرافية الثلاثة لليبيا. وبناءً على البيانات الميدانية، سيناقش التقرير تحليل النتائج التي كشفت عن مجموعة مترابطة من التحديات العملية، التي تعيق أداء منظمات المجتمع المدني وتؤثر على فاعليتها، إلى جانب تأثير الحملات الإعلامية على صورتها العامة. ثم إن التقرير يسلط الضوء على طبيعة التصورات المجتمعية المتنوعة تجاه هذه المنظمات ودورها، وهي تتراوح بين التأييد والريبة.

ثانيًا: المشكلة البحثية

تتمحور المشكلة البحثية للتقرير في التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في ليبيا، وهي تشمل العراقيل الإدارية والقانونية، والمخاطر الأمنية، والتمويل المحدود، إضافة إلى الحملات الإعلامية التشويهية التي تقوّض ثقة المجتمع بها، فبدلاً من توفير الدعم والتشجيع لهذه المنظمات، صارت تواجه قيوداً قانونية وتنظيمية تعيق عملها، ثم إن نقص التشريعات التي تحمي حقوق العاملين فيها جعلهم عرضة للمخاطر والمساءلة. هذه التحديات تتفاوت حدتها وطبيعتها بين مناطق ليبيا (الشرق - الغرب - الجنوب)، بسبب الاختلافات في السياقات السياسية والاجتماعية والأمنية. في ظل هذا الواقع، تبرز الحاجة إلى فهم عميق لهذه التحديات وآليات تفاعلها مع البيئة المحيطة، وكيفية تأثيرها على فاعلية المنظمات في تحقيق أهدافها التنموية والإنسانية.

وإحساسًا بهذه المشكلة، تحاول هذه الدراسة رصد التحديات وفهم الصعوبات التي تواجه عمل المنظمات غير الحكومية واستدامتها، وهي إلى ذلك تحاول تسليط الضوء على التحديات والتضييقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في السياق الليبي، وكذلك محاولات تشويه صورة العاملين بها، وأخيرًا، منظور المجتمع والناس للقطاع المدني، وتأثير علاقات الثقة بين الناس والمنظمات المدنية على استدامة عمل المجتمع المدني. وتتلخص مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: كيف تؤثر البيئة المعقدة للسياق الليبي على تشكيل استدامة القطاع المدني في زمن ما بعد القذافي؟

ثالثًا: أهداف الدراسة

1- رصد التحديات وتحليل الصعوبات الأساسية التي تواجه المنظمات غير الحكومية في تنفيذ أنشطتها وتحقيق أهدافها.
2- تسليط الضوء على التحديات الإدارية والقانونية والسياسية وتأثيرها على استدامة عمل منظمات المجتمع المدني في ليبيا.
3- فهم طبيعة الحملات التي تهدف إلى تشويه صورة العاملين في المنظمات غير الحكومية والكشف عن الجهات المساهمة فيها.

رابعًا: الأسئلة البحثية

السؤال الرئيسي:

كيف تؤثر البيئة المُعقدة للسياق الليبي على تشكيل استدامة القطاع المدني في زمن ما بعد القذافي؟

الأسئلة الفرعية:

1- كيف تؤثر التحديات البنيوية الرئيسية على استدامة عمل منظمات المجتمع المدني في ليبيا؟
2- ما طبيعة الحملات التي تهدف إلى تشويه منظمات المجتمع المدني في ليبيا؟
3- كيف يؤثر منظور المجتمع اليبي للقطاع المدني على استدامة عمل المنظمات الفاعلة في المجتمع المدني؟

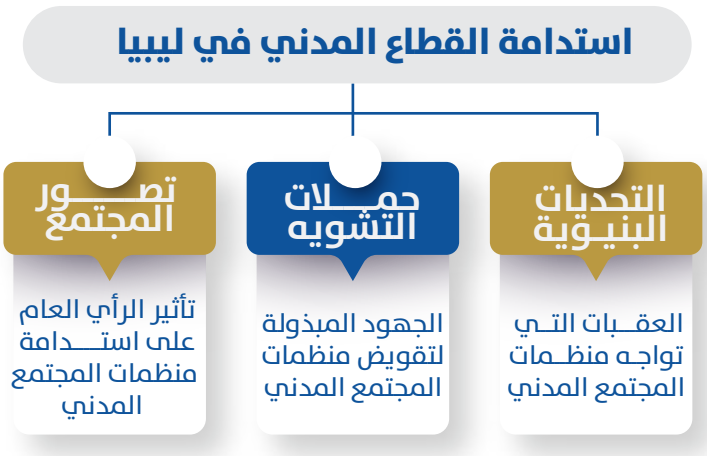

خامسًا: المنهجية البحثية

في هذه الدراسة، كان الاعتماد على منهجية بحثية متعددة الأدوات، تهدف إلى تقديم فهم شامل للبيئة المعقدة التي تعمل فيها مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا. تستعمل المنهجية مقاربة وصفية تحليلية تهدف إلى تحديد الوضع الراهن لهذه المؤسسات، مع توظيف المنهج المختلط (Mixed Methods) الذي يجمع بين التحليل الوصفي والمنهج النوعي، ما يتيح فهماً أعمق للسياق الذي تنشط به منظمات المجتمع المدني.

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع منظمات المجتمع المدني داخل ليبيا، وقد اختيرت عينة قصدية تشتمل على ممثلين لهذه المنظمات من مناطق جغرافية متنوعة، ما يضمن تمثيل مختلف السياقات الاجتماعية والسياسية للمناطق الليبية المختلفة. ولجمع البيانات، وُظّف مصدران رئيسيان للدراسة، وهما مجموعات التركيز والمقابلات الشخصية. في إطار جلسات تركيز (Focus Groups)، نُظّمت أربع جلسات بمشاركة 29 مشاركًا (18 ذكور و11 إناث) ممثلين عن منظمات المجتمع المدني المحلية ونشطاء حقوق الإنسان، بهدف مناقشة التحديات التي تواجه هذه المنظمات، واستكشاف طبيعة علاقتها بالمجتمعات المحلية وتأثيرها على العمل المجتمعي، إضافة إلى جمع توصيات لتحسين البيئة التنظيمية.

أما المقابلات الشخصية (In-depth Interviews)، فقد شملت 20 مقابلة معمقة، مع ناشطين ومدافعين عن حقوق الإنسان وأعضاء في منظمات تعرضت لضغوط أو تهديدات، وذلك لاستكشاف تجاربهم الشخصية حول الانتهاكات، وتحليل الآليات التي تستخدمها السلطات في تقييد عمل الجمعيات، وتقديم توصيات لمعالجة التحديات والعراقيل القانونية والأمنية.

المنهجية البحثية للدراسة

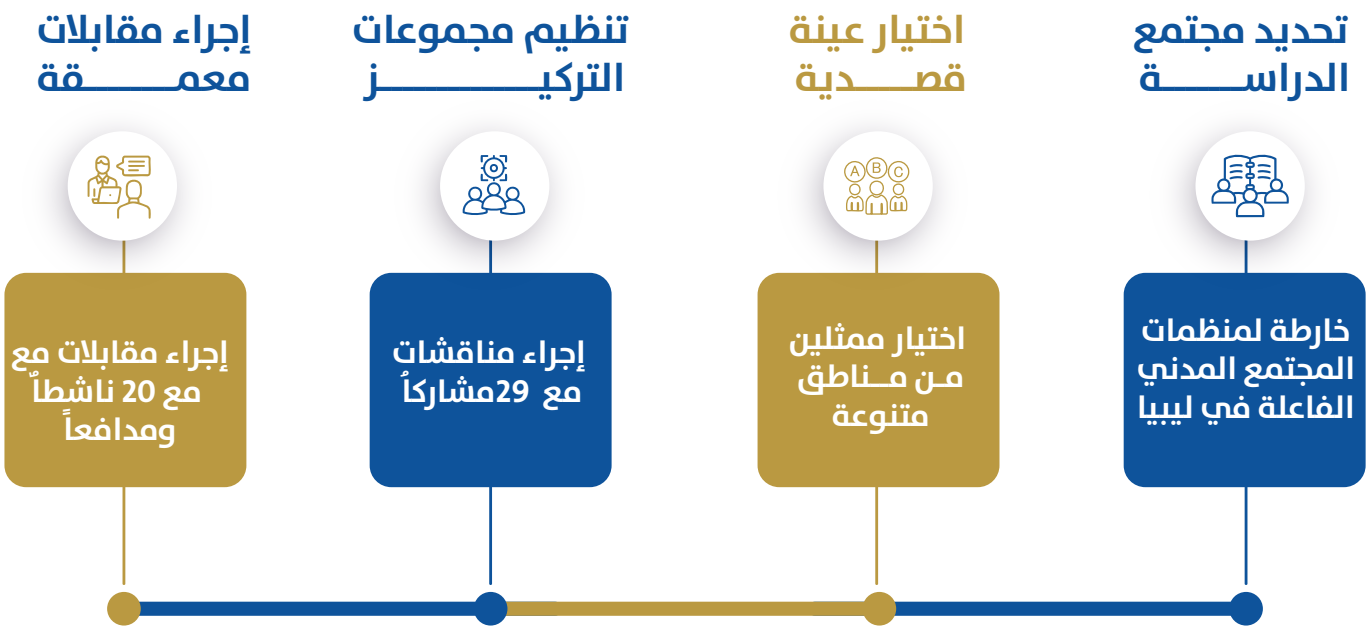

مع ذلك، تواجه هذه الدراسة بعض المحدوديات التي تؤثر على شمولية النتائج ودقتها، وذلك نظرًا لحساسية الموضوع البحثي، فقد واجه الفريق البحثي صعوبات في الحصول على موافقة بعض الفاعلين في منظمات المجتمع المدني للمشاركة في جلسات التركيز والمقابلات، نظرًا للمخاوف الأمنية المرتبطة بموضوع الدراسة. إضافة إلى ذلك، فإن غياب خرائط محدثة وبيانات دقيقة حول التوزيع الجغرافي لمنظمات المجتمع المدني في ليبيا واختصاصاتها يعد تحديًّا كبيرًا في تقدير الحجم الفعلي لهذه المنظمات وتوزيعها الجغرافي والأدوار التي تؤديها. هذا النقص في المعلومات يؤدي إلى هامش خطإ في تحديد حدود مجتمع الدراسة، ما يجعل من الصعب تقديم تحليل شامل لجميع الفاعلين في القطاع، ويؤثر على إمكانية تعميم النتائج على المستوى الوطني.

أخيرًا، ولضمان الجودة والموثوقية، اتبعنا نهج التحقق من صحة البيانات عبر توظيف تقنية تعدد المصادر (Triangulation)، التي تعتمد على تقاطع المعلومات المستمدة من جلسات التركيز والمقابلات لضمان دقة النتائج، كما استخدمنا أسلوب التحقق من الأعضاء (Member Checking)، فشاركنا النتائج الأولية مع المشاركين لضمان موثوقية المعلومات ودقتها، وذلك لغاية تعزيز مصداقية البحث، ولكي يساهم في تقديم توصيات قائمة على أدلة رصينة.

سادسًا: أبعاد البحث

البعد الزماني: يمتد البحث ليغطي الأعوام من 2011م (ما بعد الثورة الليبية وسقوط نظام القذافي) إلى 2024م، وهي حقبة شهدت تحولات كبيرة في المشهد السياسي والاجتماعي في ليبيا. سيكون التركيز على الأحداث والمحطات الرئيسية التي أثرت على عمل منظمات المجتمع المدني في هذه السنوات، بما في ذلك تطورات الأوضاع السياسية، والتشريعات الجديدة، والانقسامات داخل مؤسسات الدولة.

البعد المكاني: يشمل البحث جميع مناطق ليبيا، مع التركيز على الأقاليم الثلاثة: المنطقة الغربية (طرابلس وما حولها)، والمنطقة الشرقية (بنغازي وما حولها)، والمنطقة الجنوبية. وسندرس الاختلافات الإقليمية في تأثير التحديات على المنظمات، وفهم التباينات الجغرافية لكل إقليم.

البعد البشري: سيشمل العاملين في المنظمات غير الحكومية بصورة رئيسية، وذلك لتوثيق تجاربهم الشخصية والمهنية مع التحديات، وسيشمل كذلك الخبراء والمحللين لتقديم وجهات نظر أكاديمية ومهنية حول طبيعة هذه المشكلات والحلول المقترحة.

المبحث الثاني

الإطار النظري والمفاهيمي حول المجتمع المدني

المطلب الأول: السلطة والقدرة والشرعية بوصفها نهجًا لفهم الفاعلين بالقطاع المدني

يعد الإطار الثلاثي، المتمثل في السلطة (Authority)، والقدرة (Capacity)، والشرعية (Legitimacy)، أحد أبرز الأطر التحليلية لفهم الدولة وتحليلها بوصفها كيانًا في العلوم السياسية[1] والاجتماعية. ومع ذلك، يمكن إسقاط هذا الإطار التحليلي لفهم المنظمات والكيانات الفاعلة في المجتمع المدني؛ لأخذ صورة أعمق عن تفاعلاتها في السياقات المعقدة. ويعتمد هذا الإطار على تحليل التفاعل بين هذه المكونات الثلاثة لتفسير استقرار القطاع المدني أو اضطرابه، فضلًا عن قدرته على تحقيق الأهداف الجماعية.

في سياق منظمات المجتمع المدني، تُشتق السلطة على نحو أساسي من الاعتراف الرسمي الذي تمنحه الدولة عبر آليات قانونية ومؤسسية. فالحكومات تمنح هذه المنظمات شرعية العمل بإصدار تراخيص أو تسجيلات رسمية، وهو ما يُعرِّف إطار عملها القانوني ويمنحها الحق في ممارسة أنشطتها. وتُعد هذه السلطة من نمط "العقلانية-القانونية" (Rational-Legal Authority)، وهي تستند إلى قواعد مُحددة مسبقًا في الدستور أو القوانين المحلية التي تنظم عمل المنظمات غير الحكومية[2]. على سبيل المثال، قد تشترط الدولة حصول المنظمة على تصريح من وزارة معينة أو هيئة مختصة لمزاولة عملها، مما يضفي عليها صفة رسمية تمكّنها من الوصول إلى الموارد أو عقد الشراكات مع باقي الفاعلين في الدولة. لكن هذه السلطة الرسمية ليست مطلقة؛ فالدولة قد تسحب التصاريح إذا رأت أن أنشطة المنظمة تتعارض مع الأمن العام أو النظام القانوني، كما حدث في حالات عدة حين جُمِّدت أنشطة منظمات بحجة انتهاكها "الشروط المرتبطة بالترخيص". أما من جانب الشرعية، فشرعية المنظمات غير الحكومية المحلية تتأسس على تفاعل معقد بين القدرة على تمثيل المصالح المجتمعية والامتثال للمعايير المؤسسية السائدة. تُعرَّف الشرعية بأنها: "تصور عام بأن أفعال الكيان مرغوبة أو مناسبة داخل نظام معياري مُحدد"، مما يبرز الطبيعة السياقية لهذا المفهوم. وتُعد الشرعية هنا عملية ديناميكية تتطلب من المنظمات التفاعل مع توقعات متعددة، متضاربة أحيانًا، من المجتمع المحلي والممولين الدوليين والدولة. في هذا الإطار، تشير الأبحاث إلى أن الشرعية لا تُكتسب مرة واحدة، بل هي نتاج تفاوض مستمر، إذ تُعيد المنظمات تشكيل هوياتها وممارساتها لتحقيق التوازن بين الضغوط الخارجية والمطالب الداخلية.

في السياقات المحلية، تُكتسب الشرعية غالبًا عبر آليات المشاركة المباشرة، إذ إن المنظمات التي تعتمد على الحوار المفتوح مع المجتمعات تُعزِّز شرعيتها بتقليل الفجوة بين الممارسات اليومية والقيم الثقافية المتأصلة[3]. هذا النهج يتطلب بناء شبكات ثقة مع الفئات المستهدفة، مما يُترجم إلى "رأس مال اجتماعي" يُسهِّل عمليات التعبئة الجماعية[4].

1- Teskey, Graham, Sabina Schnell, and Alice Poole. "Beyond Capacity – Addressing Authority and Legitimacy in Fragile States." International Review of Administrative Sciences (2012).

2- Max Weber, Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology (Berkeley: University of California Press, 1978), 215–216.

3- Avritzer, Leonardo. Democracy and the Public Space in Latin America. Princeton: Princeton University Press, 2002.

4- Woolcock, Michael. "The Place of Social Capital in Understanding Social and Economic Outcomes." Isuma: Canadian Journal of Policy Research 2, no. 1 (2001): 1–17.

مع ذلك، فإن المشاركة قد تتحول إلى أداة رمزية تفتقر إلى التأثير الفعلي، لا سيما عندما تُديرها نخب محلية تكرس علاقات القوة القائمة بدلًا من تحديها[5].

من الناحية النظرية، تُثار إشكالية التضاد بين شرعية "المساءلة الرأسية" (للجهات المانحة) وشرعية "المساءلة الأفقية" (للمجتمعات المحلية). يُشير هذا التضاد إلى أن المنظمات غير الحكومية غالبًا ما تُجبر على تبني برامج تمويلية تتعارض مع الأولويات المحلية، مما يُضعف ثقة المجتمعات بها[6]. من جهة أخرى، فإن شرعية المنظمات غير الحكومية في الجنوب العالمي غالبًا ما تُختَزل في دور "الوسيط الثقافي" بين الموارد الدولية والاحتياجات المحلية، وهذا الدور يتطلب منها ترجمة المفاهيم الدولية إلى لغة محلية مقبولة، والعكس بالعكس[7].

الربط بين الشرعية العالمية والمحلية في المنظمات غير الحكومية

في المقابل، تشير نظرية الشرعية المؤسسية إلى أن المنظمات قد تُحافظ على شرعيتها بالانفصال بين الهياكل الرسمية (المُتوافقة مع المعايير العالمية) والممارسات الفعلية (المُستجيبة للواقع المحلي). هذا الانفصال يسمح لها بالحصول على التمويل الدولي مع الاحتفاظ بدرجة من المرونة في التنفيذ. ومع ذلك، فإن هذا النهج قد يُنتج "شرعية هشة" تعتمد على الخطاب أكثر من الممارسة، مما يُعرّض المنظمات لأزمات مفاجئة عندما لا تنجح في تحقيق النتائج الموعودة[8].

أخيرًا، ترتبط القدرة (Capacity) في منظمات المجتمع المدني بالتفاعل المعقّد بين الموارد المالية والكفاءات البشرية والبنى التقنية، فضلًا عن القدرة على التكيُّف مع التحديات السياسية والاقتصادية المتغيرة.

تُعدّ الموارد المالية العمود الفقري لهذه المنظمات، إذ تعتمد غالبيتها على مزيج من التمويل الحكومي والمنح الدولية والتبرعات المحلية، لكن هذا الاعتماد يخلق إشكالية في السياقات التي تسيطر فيها الجهات المانحة الخارجية على جزء كبير من التمويل. ثم إن المؤشرات الصادرة عن المناطق الإفريقية تُظهر أن نسبة الاعتماد على التمويل الأجنبي وصلت إلى درجات عالية، ما يُعرّض استقلالية المنظمات للخطر ويجعلها عرضة لتوجيه البرامج وفقًا لشروط الممولين[9]. ختامًا، لا تقل الكفاءات البشرية أهمية عن الجانب المالي؛ فتوظيف كوادر مؤهلة يُعد شرطًا أساسيًّا لتحقيق الأهداف، ويعتمد على أن نجاح المنظمات يرتبط بوجود قيادات تجمع بين الرؤية الإستراتيجية والمهارات الإدارية

5-Fowler, Alan. 1997. Striking a Balance: A Guide to Enhancing the Effectiveness of Non-governmental Organizations in International Development. London: Earthscan.

6-Chambers, Robert and Jethro Pettit. 2004. “Shifting Power to Make a Difference.” pp.137-162 in Inclusive Aid: Changing Power and Relationships in International Development, edited by L. C. Groves and R. B. Hinton. Sterling, VA: Earthscan.

7- Lewis, David. "The Management of Non-Governmental Development Organizations: An Introduction." 2nd ed. London: Routledge, 2007.

8- Meyer, John W. and Brian Rowan. 1977. “nstitutionalized Organizations: Formal Structure as Myth and Ceremony.” American Journal of Sociology, 83(2):340- 363.

9- Banks, Nicola, David Hulme, and Michael Edwards. “NGOs, States, and Donors Revisited: Still Too Close for Comfort?” World Development 66 (2015): 707–718.

المطلب الثاني:
مفهوم المجتمع المدني واستدامته

في الخطاب المعاصر، يُعرَّف المجتمع المدني غالبًا بأنه المجال الذي تنظم فيه الحياة الاجتماعية على نحو طوعي ومستقل عن الدولة. ويشمل المجتمع المدني مجموعة واسعة من المنظمات، مثل المنظمات غير الحكومية (NGOs)، والمجموعات المجتمعية، والنقابات العُمّالية، والمنظمات الدينية، والحركات الاجتماعية[10]. إلى جانب ذلك، يؤدي المجتمع المدني ثلاثة وظائف رئيسية، فهو فضاء للحياة المجتمعية، وحلبة للديمقراطية التداولية، ومنصة للعمل الجماعي الهادف إلى التغيير الاجتماعي.

وتُعد منظمات المجتمع المدني (CSOs) التجسيد المؤسسي للمجتمع المدني، لدورها الحاسم في الدفاع عن حقوق الإنسان، وتعزيز العدالة الاجتماعية، ومساءلة الحكومات. وقد ارتبط صعود هذه المنظمات في أواخر القرن العشرين بموجة التحول الديمقراطي العالمية والاعتراف المتزايد بحدود التنمية التي تقودها الدولة، وقد سلطت بعض الأبحاث الضوء على الدور المزدوج لمنظمات المجتمع المدني بوصفهم مقدمي خدمات ومدافعين، لا سيما في المناطق التي تعاني من ضعف قدرة الدولة أو استبعاد الفئات المهمشة من العمليات السياسية الرسمية[11].

أمّا في السنوات الأخيرة، فقد اكتسب مفهوم المجتمع المدني اهتمامًا متجددًا في سياق تقلص المساحات المدنية وصعود الأنظمة السلطوية، وقد وثّقت العديد من الدراسات القيود المتزايدة المفروضة على المجتمع المدني في العديد من دول العالم، بما في ذلك سنّ قوانين مقيدة، والمراقبة، والمضايقات ضد النشطاء[12]. ومع ذلك، فقد فتحت الثورة الرقمية آفاقًا جديدة للنشاط المدني، ما مكّن منظمات المجتمع المدني من تعبئة الدعم، ورفع الوعي، والدعوة إلى التغيير عبر المنصات الإلكترونية[13].

من جانب آخر، تُعدّ مسألة الاستدامة أحد الأبعاد المهمة لمنظمات المجتمع المدني (CSOs) في العصر الحديث، لا سيما مع تزايد دور هذه المنظمات في مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. تشير الاستدامة في هذا السياق إلى قدرة منظمات المجتمع المدني على الحفاظ على عملياتها، وتحقيق مهامها، وإحداث تأثير دائم بمرور الوقت، على رغم القيود المالية والسياسية والتنظيمية. إن لاستدامة منظمات المجتمع المدني أبعادًا مختلفة، بما في ذلك الجدوى المالية، والقدرة التنظيمية، والتكيّف، والقدرة على تعزيز العلاقات الفعّالة مع أصحاب المصلحة.

دورة استدامة منظمات المجتمع المدني

10- Michael Edwards, Civil Society, 3rd ed. (Cambridge: Polity, 2014).
11- Lester M. Salamon, "The Global Associational Revolution: The Rise of the Third Sector on the World Scene," Foreign Affairs 73, no. 4 (1994): 109–122.
12- Thomas Carothers and Saskia Brechenmacher, Closing Space: Democracy and Human Rights Support Under Fire (Washington, D.C.: Carnegie Endowment for Internationa l Peace, 2014).
13- Manuel Castells, Networks of Outrage and Hope: Social Movements in the Internet Age, 2nd ed. (Cambridge: Polity, 2015).

تُعد التبعية المالية واحدة من التحديات الرئيسية التي تواجه استدامة منظمات المجتمع المدني، إذ تعتمد العديد من هذه المنظمات اعتماداً كبيراً على التمويل الخارجي، مثل المنح المقدمة من الحكومات أو المانحين الدوليين أو المؤسسات الخاصة. يؤدي هذا الاعتماد إلى خلق نقاط ضعف، خاصة عندما تتغير أولويات التمويل، أو عندما يفرض المانحون شروطًا مقيدة. ثم إن تزايد الاحترافية في منظمات المجتمع المدني واعتمادها على التمويل المقدم من المانحين يمكن أن يؤدي إلى ظاهرة خطيرة، فالمنظمات تعطي الأولوية لتوقعات المانحين على حساب احتياجات القاعدة الشعبية[14]. وعليه، يقود هذا الأمر منظمات المجتمع المدني غالبًا لتواجه ضغوطًا كبيرة لجعل أنشطتها ملائمة لمطالب المانحين بدلاً من تلبية احتياجات المجتمعات التي تخدمها[15].
لمواجهة هذه التحديات، يجب الاهتمام بكيفية تنويع مصادر التمويل، عن طريق استكشاف مصادر إيرادات بديلة، مثل المشاريع الاجتماعية، ورسوم العضوية، والتمويل الجماعي، لتقليل اعتمادها على المانحين التقليديين. وقد حظيت المشاريع الاجتماعية، على وجه الخصوص، باهتمام متزايد لأنها نموذج مستدام لمنظمات المجتمع المدني، وهي تحقق الدخل من الأنشطة السوقية، فيما تدفع الأهداف الاجتماعية أو البيئية قدمًا. ومع ذلك، فإن هذا النهج ليس خاليًا من المخاطر، وقد يؤدي إلى تحويل الموارد والانتباه بعيداً عن الأنشطة الأساسية المهمة لهذه المنظمات.
أخيرًا، للسياق السياسي الذي تعمل فيه منظمات المجتمع المدني دور حاسم في استدامتها، ففي العديد من البلدان نجد أن هذه المنظمات تواجه قوانين مقيدة ومراقبة ومضايقات، مما قد يعيق قدرتها على العمل بفاعلية. توثق العديد من الدراسات والتقارير الدولية القيود المتزايدة على المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم، وتؤكد على نحو متكرر أن التضامن الدولي والمناصرة ضروريان لحماية الفضاء المدني[16]. في مثل هذه السياقات، يجب أن تتبنى منظمات المجتمع المدني إستراتيجيات مبتكرة، مثل النشاط الرقمي والمناصرة العابرة للحدود، للحفاظ على عملياتها ومواصلة عملها.

المطلب الثالث:
تطور منظمات المجتمع المدني في ليبيا والتحديات التي تواجهها

تطور منظمات المجتمع المدني في ليبيا يظهر التحولات السياسية والاجتماعية التي شهدتها البلاد منذ العهد الملكي حتى اليوم. بدأت أولى ملامح المجتمع المدني في ليبيا في العهد الملكي (1951-1969م)، حينما كانت البلاد تشهد تشكيلًا مبكرًا لهياكل الدولة الحديثة بعد الاستقلال عن الاستعمار الإيطالي. في ذلك الوقت، كانت المنظمات المدنية محدودة النطاق، وتركزت بصورة رئيسية حول الجمعيات الخيرية والنوادي الثقافية والرياضية. وفقًا لتقارير تاريخية، كانت قرابة 50 جمعية خيرية مسجلة رسميًّا في ليبيا بحلول نهاية الستينيات، معظمها ترتكز في المدن الكبرى مثل طرابلس وبنغازي[17]. هذه الجمعيات كانت تعمل أساسًا على تقديم المساعدات الاجتماعية والخدمات التعليمية، لكنها كانت تعاني من ضعف التنظيم والافتقار إلى الاستقلالية بسبب تدخل الدولة.

14- Edwards, Civil Society, 2014.
15- Lewis, The Management of Non-Governmental Development Organizations, 2007.
16- Carothers and Brechenmacher, Closing Space: Democracy and Human Rights Support Under Fire, 2014.
17- Lisa Anderson, The State and Social Transformation in Tunisia and Libya, 1830–1980 (Princeton: Princeton University Press, 1986).

مع صعود نظام القذافي، تغيرت البيئة السياسية جذريًّا، فقد أعلن القذافي عن نظام "الجماهيرية"، الذي كان يدعي تمثيله لأحد صور الديمقراطية المباشرة، لكنه في الواقع قمع كل صور التنظيم المستقل خارج إطار الدولة. في تلك الفترة، حُظرت معظم الجمعيات القائمة، وحلت محلها "لجان شعبية" تابعة للنظام، وجرى إغلاق جميع المنظمات المدنية المستقلة أو تأميمها بحلول منتصف السبعينيات، ولم يُسمح إلا للكيانات التي تدعم النظام بالعمل. ومع ذلك، استمرت بعض الشبكات غير الرسمية، مثل الشبكات القبلية كمجالس الشيوخ والأعيان، وكان لها دور في تقديم الدعم الاجتماعي والاقتصادي، خاصة في المناطق الريفية.

لقد فرض نظام القذافي رقابة صارمة على منظمات المجتمع المدني بواسطة القوانين القمعية التي تحد من دورها وفاعليتها، وتبقيها تحت السيطرة الكاملة للسلطة التنفيذية. ونتيجة لذلك، فقد خلا الفضاء المدني تقريبًا من أي منظمات مدنية مسجلة رسميًّا. وقد جرمت -كل من المادة 3 من القانون رقم 71 لسنة 1972م بشأن "تجريم الحزبية"، والمادة 1 من القانون رقم 80 لسنة 1975م بشأن تعديل بعض أحكام قانون العقوبات وإلغائه- "كل من دعا إلى إقامة أي تجمع أو تنظيم أو تشكيل محظور بموجب هذا القانون، أو قام بتأسيسه أو تنظيمه أو إداراته أو تمويله أو أعد مكانًا لاجتماعاته". هذا وتفرض المادة 206 من قانون العقوبات، الذي أقر بموجب القانون رقم 80 لسنة 1975 م، عقوبة الإعدام على المشاركة في تنظيم غير مشروع، علمًا أن هذا القانون ما زال ساريًا اليوم.

إضافة إلى ذلك، أسس نظام القذافي الإطار القانوني الأهم في سياق المجتمع المدني الليبي، الذي زاد من القيود على أنشطة القطاع المدني بواسطة القانون رقم 19 لسنة 2001م بشأن إعادة تنظيم الجمعيات الأهلية. يعد هذا القانون أحد العثرات التي كانت تحديًا غير مسبوق في تنظيم العمل المدني، ومع انهيار النظام، فإن السلطات الليبية أعادت العمل بنفس القانون. فلا يكفي أن القانون مصمّم في سياق نظام حكم سلطوي، بل يسمح هذا القانون بمستويات غير مسبوقة من سيطرة السلطة التنفيذية على عمل منظمات المجتمع المدني، فهو يتناقض مع الإعلان الدستوري الجديد، وكذلك لا يستوفي القانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير المتعلقة بالحق في حرية تكوين الجمعيات.

مع ذلك، فقد شهد زمن ما بعد القذافي، انفجارًا في نشاط المجتمع المدني، فمع سقوط نظام الجماهيرية ظهرت مئات المنظمات الجديدة التي تعمل في مجالات متنوعة، مثل حقوق الإنسان، وتمكين المرأة، وتمكين الشباب، والإعلام، والعدالة الانتقالية. وفقًا لتقرير صادر عن مفوضية المجتمع المدني الليبية عام 2018م، سُجّلت أكثر من 3,000 منظمة غير حكومية في ليبيا في العامين الأولين بعد الثورة[18]. هذه المنظمات كانت تعتمد اعتمادًا كبيرًا على التمويل الدولي والدعم الفني من المنظمات الدولية، ما ساعدها على بناء قدراتها وتوسيع نطاق عملها.

18- سالم المعداني، "دليل منظمات المجتمع المدني 2011-2018م"، مفوضية المجتمع المدني، ليبيا، (2020م).

19- Wolfram Lacher, Libya's Fragmentation: Structure and Process in Violent Conflict (London: I.B. Tauris, 2020).

ومع ذلك، فإن التطور السريع للمجتمع المدني في ليبيا بعد الثورة واجه تحديات كبيرة، أبرزها كان عدم استقرار البيئة السياسية والأمنية. منذ عام 2014م، دخلت ليبيا في حرب أهلية بين حكومتين متنافستين، ما أدى إلى تفكك مؤسسات الدولة وزعزعة الاستقرار والأمن المحلي، وقاد إلى انقسام البلاد على أسس مناطقية بين شرق البلاد وغربها. عليه، تعرضت العديد من المنظمات المدنية للتهديدات والاعتداءات، ما أدى إلى إغلاق العديد منها أو تعليق أنشطتها، إضافة إلى ذلك، أدى غياب الإطار القانوني الواضح إلى صعوبات في تسجيل المنظمات والحصول على التمويل.

تعدّ تركة عقود من الحكم السلطوي تحديًا كبيرًا أيضًا لمنظمات المجتمع المدني الليبية، فقد تركت بصمة عميقة على الثقافة السياسية في البلاد، إذ لا يزال العديد من الليبيين مشككين في المجتمع المدني المنظم، وينظرون إليه على أنه مستورد خارجي أو أداة للقوى الأجنبية لممارسة النفوذ. ويتفاقم هذا الشك بسبب اعتماد العديد من منظمات المجتمع المدني على التمويل الدولي، مما ساهم في تعزيز الاتهامات بأنها منفصلة عن الاحتياجات والأولويات المحلية[19]. فالدعم الدولي سلاح ذو حدين لمنظمات المجتمع المدني الليبية، فمع أن التمويل الأجنبي والمساعدات الفنية كانت ضرورية لبقاء العديد من المنظمات ونموها، فقد خلقت تبعيات وشوهت الأولويات أيضًا.

ختامًا، تطور منظمات المجتمع المدني في ليبيا يُبيّن التغيرات الجذرية التي شهدتها البلاد من العهد الملكي إلى الثورة وما بعدها. على الرغم من هذه التحديات، استمرت منظمات المجتمع المدني في تأدية دور حيوي وفاعل في تعزيز الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتنمية الاجتماعية، كما أظهرت قدرة مذهلة على الصمود والتكيف. ركزت العديد من المنظمات على تقديم الخدمات الأساسية، مثل الرعاية الصحية، والتعليم، والمساعدات الإنسانية، في ظل غياب دولة فاعلة، كما عملت منظمات أخرى على تعزيز حقوق الإنسان، والعدالة الانتقالية، والمصالحة، وغالبًا في ظل مخاطر شخصية كبيرة. لذا، يمكن القول إن مستقبل القطاع المدني في ليبيا سيعتمد على قدرة هذه المنظمات على التكيف مع البيئة السياسية والأمنية المتغيرة، وتعزيز التعاون بين المنظمات المحلية والدولية.

المبحث الثالث

تحليل البيانات الميدانية للدراسة

تمهيد

في سياق التحولات الجذرية التي تشهدها ليبيا ما بعد القذافي، برزت منظمات المجتمع المدني على أنها فاعل محوريّ في تعزيز المشاركة المجتمعية ومواجهة التحديات في المجالات الإنسانية والحقوقية والتنموية. ومع ذلك، فإن فهم طبيعة عملها يتطلب الغوصَ في البيانات الميدانية التي توضّح تجارب العاملين فيها في ذلك الوقت. يُخصص هذا الفصل لتحليل البيانات النوعية المجمَّعة من 20 مقابلة معمقة مع ناشطين ومدافعين عن حقوق الإنسان، وأربع جلسات تركيز ضمت ممثلين عن منظمات من مناطق متنوعة (طرابلس - بنغازي - مصراتة - سبها)، بهدف الكشف عن الأنماط الرئيسية التي تحكم التفاعل بين هذه المنظمات وبيئتها المحلية.

اعتمد النهج التحليلي للدراسة على المنهج الموضوعي (Thematic Analysis) لفهم السرديات الموجودة في البيانات، فصُنّفت الشهادات المشارِكة إلى فئاتٍ متكررةٍ عبر المراحل التحليلية، بدءًا بالقراءة الاستكشافية، مرورًا بتحديد الرموز الأولية، وصولًا إلى صياغة الموضوعات الرئيسية. عليه، يشير الإطار التحليلي إلى ثلاثة مواضيع متداخلة تعدّ محورًا رئيسيًّا لفهم البيئة المعقدة للقطاع المدني في المشهد الليبي، وهي: التحديات الهيكلية التي تواجه منظمات المجتمع المدني، والحملات الإعلامية الممنهجة التي تستهدف شرعيتها، والتصورات المجتمعية المتباينة تجاه أدوارها.

في هذا الإطار، يهدف هذا الفصل إلى تقديم رؤيةٍ شاملةٍ لإشكاليات المجتمع المدني الليبيّ، ساعيًا إلى الإجابة عن السؤال المركزي التالي: كيف تؤثر البيئة المُعقدة للسياق الليبي على استدامة القطاع المدني في زمن ما بعد القذافي؟ ستساهم الإجابة عن هذا السؤال في فهم مستقبل القطاع المدني بدولة تعاني من آثار النزاعات، فليبيا ما زالت تمثل نموذجًا لتعقيدات الانتقال من مرحلة الثورة إلى بناء الدولة.

أولًا: تحديات المجتمع المدني في ليبيا

تواجه منظمات المجتمع المدني في ليبيا تحديات متشابكة نتيجة لطبيعة البيئة السياسية والأمنية المتقلبة في البلاد، وقد تتباين هذه التحديات بين مختلف المناطق، لكنها تتقاطع في كثير من جوانبها، ما يشير إلى وجود أزمة هيكلية تحتاج إلى حلول شاملة ومستدامة. ففي الغرب الليبي، وخصوصًا في طرابلس ومصراتة، تبرز التحديات الإدارية والقانونية عقبةً رئيسية أمام عمل المنظمات. يشير مدير تنفيذي لإحدى منظمات المجتمع المدني بطرابلس إلى أن: "الإجراءات البيروقراطية تعيق تسجيل المنظمات وتجعل العمل في المجال الحقوقي محفوفًا بالعراقيل"، إلى جانب أن: "عملية التسجيل والتجديد معقدة جدًّا، وغالبًا ما تستغرق شهورًا دون رد واضح من السلطات".

هذه الإشكالية تتكرر في مصراتة، ويؤكد أحد الناشطين أن: "التدخلات الحكومية غير المنتظمة تجعل من الصعب التخطيط للمشاريع طويلة الأمد، إذ لا توجد آلية واضحة لتقديم التراخيص أو تجديدها". ثم إن: "الافتقار إلى إطار قانوني واضح يجعل المنظمات عرضة لتفسيرات متناقضة من قبل السلطات المختلفة"، ما يخلق حالة من عدم اليقين القانوني تؤثر سلبًا على استمرارية العمل المدني. تتقاطع هذه الآراء مع مخرجات جلسات التركيز حول الإجراءات البيروقراطية، خاصة المتعلقة بالإشهار وتجديد التراخيص، وهي التي وُصفت بأنها مصدر قلق مستمر للمنظمات العاملة بالمجال المدني.

وقد جرت الإشارة إلى هذه الإشكالية على النحو التالي: "الإشهار السنوي يمثل عبئًا إداريًا، ومن الأفضل أن يكون التجديد كل سنتين لتقليل تعطيل الأعمال".

إضافة إلى ذلك، فإن الإشكالية القانونية في المجتمع المدني تدور حول غياب التشريع الذي ينسجم مع فضاء الحرية الذي كفلته ثورة فبراير، فبعد العودة لتفعيل القانون رقم 19 لسنة 2001م يمكن القول إنها انتكاسة للقطاع المدني، والعودة لفرض القيود على العاملين في القطاع. ففي مجموعات التركيز، أشار أحد المشاركين إلى أن: "الإطار القانوني الحالي يجعل من الصعب تحقيق الاستدامة والرؤية الواضحة للعمل المدني، إذ تواجه الجمعيات تعقيدات في عملية الإشهار وتجديده". إلى جانب ذلك، هذه العقبات الإدارية تُضاف إلى ما وصفه مشارك آخر بأنه: "غياب إطار تنظيمي مستقر يؤدي إلى تقييد نشاط الجمعيات وزيادة حالة الركود".

لكن المسألة لا تقتصر فقط على العراقيل الإدارية والقانونية، بل تمتد إلى التحديات الأمنية التي تكاد تكون قاسمًا مشتركًا في مختلف المناطق. ناشطة حقوقية من طرابلس تصف الوضع قائلة: "الناشطون يتعرضون لضغوط وتهديدات مباشرة، مما يحد من قدرتهم على العمل بحرية"، في حين يوضح ناشط آخر من بنغازي أن: "المنظمات تواجه قيودًا شديدة على أنشطتها، وتُعد أي مبادرة غير مرغوب فيها تهديدًا"، ما يُظهر واقعًا ضاغطًا يجعل منظمات المجتمع المدني تعمل في بيئة محفوفة بالمخاطر. ويشير أحد المشاركين إلى مسألة التدخلات الأمنية على أنها: "بعض الجهات الأمنية تتعامل معنا على أننا مصدر تهديد بدلًا من كوننا شريكًا في التنمية"، ما يزيد من صعوبة العمل الميداني ويفرض قيودًا إضافية.

في نفس الوقت، تدعم مخرجات جلسات التركيز جانب التدخلات الأمنية والسياسية في كونها تمثل تحديًا على المجتمع المدني. وقد أفاد أحد المشاركين بأن: "المخاوف الأمنية والقيود المفروضة تُحبط المعنويات، وتُعيق الإبداع والتطوير في العمل المدني"، وهو ما يتناقض مع المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تكفل الحق في التجمع السلمي. وأضاف مشارك آخر أن: "التحديات الأمنية تؤثر مباشرة على العاملين في الميدان، مما يعرضهم للخطر المستمر ويقيد حركتهم"، هذا الواقع يشير إلى ضرورة تعزيز الحماية القانونية وتطبيق التدابير الأمنية بما يكفل سلامة الناشطين بالقطاع المدني، فعدم الاستقرار الأمني يُعد عائقًا يحول دون تحقيق المادة 12 من الإعلان الدستوري الليبي، وهي التي تنص على حماية حقوق الأفراد والجماعات في التعبير والعمل المجتمعي.

ومع هذا التقاطع بين الشرق والغرب فيما يخص التحديات الأمنية، توجد اختلافات في طبيعة العقبات التي تواجه المجتمع المدني، ففي الشرق الليبي، تتخذ التحديات الأمنية بُعدًا أكثر تشددًا، ويشير ناشط مدني من بنغازي إلى أن: "الوصول إلى التمويل الدولي يخضع لمراقبة صارمة، ما يقلل من فرص استدامة العمل المدني"، وهو ما يجعل الكثير من المبادرات المحلية تعاني من نقص الموارد وغياب الدعم الكافي، في ظل إحكام السلطات الأمنية قبضتها على المنظمات المدنية وفرض قيود صارمة على أنشطتها.

إلى جانب ذلك، لا تقف التحديات الأمنية على التضييق في التمويل فقط، وإنما تتجاوز ذلك لتصل إلى التهديدات التي تطال العاملين في المجال. يؤكد أحد المشاركين من بنغازي أن: "العمل المدني هنا محفوف بالمخاطر، فالناشطون يتعرضون لضغوط وتهديدات مباشرة، ما يجعل الكثيرين يفضلون العمل في الخفاء، أو حتى التوقف عن النشاط". إلى جانب ذلك، فإن المنظمات الحقوقية عادةً ما تكون الأكثر تضررًا، والعاملون بها يواجهون مخاطر وتهديدات على نحو متكرر، ويشير أحد المشاركين من الشرق إلى أن: "المنظمات التي تحاول العمل على ملفات حقوق الإنسان تواجه تضييقات أكثر من غيرها، مع تخوف من اتهامات قد تطال الناشطين بذرائع سياسية".

في المقابل، يؤثر الاستقطاب السياسي وحالة الانقسام على المجتمع المدني تأثيرًا سلبيًا، وقد ذكر أحد الناشطين أن: "المنظمات أصبحت تتعرض لتصنيفات سياسية، ما يجعل

من الصعب العمل بموضوعية، لا سيما عندما تُتّهم جهات المجتمع المدني بخدمة أجندات خارجية"، فيما أضاف مشارك آخر: "أي مبادرة لا تحظى برضا الجهات النافذة تواجه عراقيل، وحتى التمويل قد يصبح وسيلة ضغط على بعض المنظمات".

وفي الجنوب الليبي، تتخذ التحديات طابعًا مختلفًا، فيبدو أن النقص في الموارد والانقسامات القبلية هما العائق الأكبر أمام تطور المجتمع المدني. ناشط مدني من وادي الشاطئ يوضح ذلك بقوله إن: "عدم توفر الدعم اللوجستي وانعدام التمويل يجعل من الصعب إطلاق مشاريع مستدامة"، وهو ما يكشف عن واقع صعب يجعل المنظمات في الجنوب أكثر عرضة للإخفاق بسبب غياب الإمكانيات الأساسية. أحد أهم الإمكانيات المطلوبة في الجنوب الليبي تتمثل في تمكين الكوادر المحلية وتدريبها، وأوضح أحد المشاركين أن: "الشباب في الجنوب لا يحصلون على فرص كافية للتدريب والتأهيل، ما يجعل من الصعب إيجاد فرق عمل مؤهلة لإدارة المشاريع على نحو احترافي". ثم إن قلة الدعم اللوجستي تعيق حركة الفرق الميدانية، وقد قال مشارك آخر: "المواصلات والبنية التحتية سيئة جدًّا، وأحيانًا لا يمكننا الوصول إلى المستفيدين بسبب انعدام الطرق المعبدة أو انعدام الأمن في بعض المناطق".

تحديات القطاع المدني في ليبيا

ومع ذلك، فإن التحديات التي تعيق المجتمع المدني في الجنوب ترتبط بالمنظور الاجتماعي للمجال. يذكر أحد الناشطين أن: "المجتمع المحلي لا يزال غير متقبل لدور المجتمع المدني، إذ يحيط بالناشطين في القطاع وصم اجتماعي، لا سيما النساء". كذلك تؤكد نتائج جلسات التركيز على هذه النقطة، إذ يواجه العاملون في المنظمات المدنية مقاومة اجتماعية، تشمل التشكيك في نواياهم ووصمهم بأفعال سلبية مثل العمالة والتخوين. هذا الرفض الاجتماعي يُعزى إلى ضعف الوعي المجتمعي بأهمية القطاع المدني، إذ يُنظر إليه أحيانًا على أنه كيان مستورد يحمل قيمًا غربية تتعارض مع التقاليد المحلية.إن ضعف البنية التحتية وغياب الخدمات الحكومية الأساسية يزيدان من صعوبة تنفيذ المشاريع التنموية. في سبها، يضيف أحد المشاركين أن: "تحديات الوصول إلى الفئات المستهدفة كبيرة جدًّا؛ بسبب ضعف الخدمات اللوجستية ووجود مناطق خارج سيطرة الدولة، ما يعرض فرق العمل للخطر في بعض الأحيان". وفي أحيان أخرى تكون التدخلات القبلية تحديًا حقيقيًّا، وقد أشار مشارك آخر إلى أن: "العمل في مناطق معينة قد يتطلب موافقة ضمنية من القيادات القبلية، وهو أمر قد يتعارض مع مبادئ الحياد

والاستقلالية التي تتمسك بها منظمات المجتمع المدني".

ورغم هذه التباينات بين الشرق والغرب والجنوب، فإن نقاط تقاطع رئيسية تؤكد الحاجة إلى حلول شاملة لمعالجة الأزمة التي تعاني منها منظمات المجتمع المدني في ليبيا. الحاجة إلى بيئة قانونية أكثر وضوحًا واستقرارًا تبدو مطلبًا مشتركًا بين مختلف الفاعلين، إذ إن غياب إطار قانوني محدد يجعل المنظمات عرضة للتفسيرات المتضاربة والقرارات المتناقضة، ثم إن تحسين مستوى الأمن والحماية للناشطين والعاملين في المجتمع المدني يمثل ضرورة ملحة، إذ لا يمكن للمنظمات أن تؤدي دورها الفاعل في ظل بيئة تتسم بالمخاطر الدائمة والضغوط المتزايدة.

أخيرًا، يرى معظم المشاركين أن التمويل يمثل معضلة كبرى، إذ يشير أحد الناشطين الحقوقيين إلى أن: "الاعتماد على التمويل الخارجي يجعل المنظمات عرضة للاتهامات والضغوط، فيما يبقى الدعم المحلي شبه معدوم". إن للتأثيرات الاجتماعية والثقافية دورًا سلبيًّا في جميع المناطق، فالمجتمعات الليبية تتشارك في عدم الثقة الكاملة بالمجتمع المدني، ما يعرض الناشطين لمقاومة متزايدة. في هذا السياق، يقول أحد المشاركين من سبها: "نواجه اتهامات بالخيانة والعمالة لمجرد تعاوننا مع جهات دولية في تنفيذ مشاريع تنموية"، وهي نفس الشكوى التي عبر عنها مشاركون من طرابلس وبنغازي على حد سواء.

ثانيًا: الحملات الإعلامية تجاه المجتمع المدني

بناءً على نتائج التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في ليبيا، أشارت السرديات المقدمة من المشاركين إلى واقع معقد يتداخل فيه العمل المدني مع الأوضاع السياسية والأمنية الهشة، وعلى رأسها حملات التشويه التي تستهدف منظمات المجتمع المدني، وهي -أي الحملات التشويهية- تحد مهم يؤثر على سمعة المنظمات الفاعلة، فضلًا عن تأثيرها السلبي على العاملين والمستفيدين على حد سواء.

لقد تعرّض العديد من العاملين في هذا المجال إلى حملات تشويه ممنهجة، وهذه الحملات ليست مجرد انتقادات عابرة، بل هي أدوات ضغط تُستخدم لتوجيه الرأي العام ضد القطاع المدني، وهي تؤثر سلبًا على قدرته على تنفيذ مشاريعه بفاعلية.

تبرز من الإجابات تقاطعات واضحة في طبيعة هذه الحملات وأهدافها، مع وجود بعض الاختلافات التي تبيّن السياقات الجغرافية والسياسية المتنوعة في ليبيا. بصورة رئيسية، تُطلق الحملات التشويهية -كما يصفها المشاركون- اتهامات تتعلق بـــ"العمالة لجهات خارجية" أو "تنفيذ أجندات أجنبية"، وهي اتهامات تتكرر في معظم الإجابات بغض النظر عن المنطقة الجغرافية. تعمل هذه الحملات التشويهية على تقويض شرعية القطاع المدني ما يضعف من ثقة المجتمع والجهات المانحة، وكذلك تكون مبررًا لأي سلوكيات عنيفة كالخطف والاعتقال ضدها.

في طرابلس، يذكر أحد الناشطين المدنيين أن المنظمات المدنية والعاملين فيها يتعرضون لحملات تشويه منظمة؛ بهدف تقويض مصداقيتهم والتأثير على شرعيتهم أمام المجتمع، ويؤكد مشارك من مصراتة على أن المجتمع المدني يتعرض باستمرار لحملات تشويه باتهامه بالعمالة لخدمة أجندات خارجية أو الانحياز لجهات سياسية معينة. أما في الشرق الليبي، فتشير إحدى الناشطات من بنغازي إلى أن الحملات الإعلامية غالبًا ما تركز على اتهام العاملين بتنفيذ أجندات خارجية، أو الترويج لقيم تتعارض مع الهوية الثقافية والدينية للمجتمع. ولا يختلف الأمر كثيرًا في الجنوب، إذ يذكر ناشط مدني من سبها أن هذه الحملات عادةً ما تتضمن نشر معلومات مضللة عن أهداف المنظمات

واتهامها بتنفيذ أجندات خارجية، ما يؤدي إلى انتشار هذه الاتهامات في مختلف أنحاء البلاد.

وعند الحديث عن الجهات التي تقف وراء هذه الحملات، يتفق المشاركون على أنها غالبًا ما تكون جهات سياسية أو أطرافًا يكون المجتمع المدني تهديدًا لمصالحها.

يوضح أحد المشاركين أن القوى السياسية المتصارعة تسعى لتقويض مصداقية المنظمات، خاصة في ظل الانقسام السياسي الحاد، وذلك لكي تقلل من الدور الرقابي للمجتمع المدني على الفاعلين السياسيين، في حين تشير ناشطة حقوقية إلى أن بعض الجهات الأمنية ترى في المجتمع المدني تهديدًا لنفوذها، خاصةً في جانبها الحقوقي الذي يرصد الانتهاكات والأفعال غير القانونية، فيما يرى أحد الفاعلين المدنيين من سبها أن من يقف وراء هذه الحملات هي خليط من جهات سياسية وإعلامية ذات مصالح متعارضة مع عمل المجتمع المدني.

تُظهر هذه الشهادات أن الحملات التشويهية ليست عشوائية، بل هي حملات منظمة ومدفوعة بأجندات سياسية، تهدف إلى إضعاف دور المجتمع المدني وبالأخص الرقابي، بنزع مصداقيته وشرعيتها أمام المجتمع. فهذه الحملات، التي تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي ومنصات الإعلام المختلفة غالبًا، لا تقتصر على مجرد انتقاد العمل المدني، بل تتجاوز ذلك إلى نشر اتهامات باطلة وشائعات مغرضة تهدف إلى تقويض سمعة المنظمات والعاملين فيها، وزعزعة الثقة بهم في المجتمع.

تأثير حملات التشويه على منظمات المجتمع المدني

بالمقابل، فإن تأثير هذه الحملات يمتد إلى مختلف جوانب العمل المدني، فهي تؤثر مباشرة على الأفراد العاملين في هذا المجال، سواء على المستوى النفسي أو المهني. أحد المشاركين أفاد أن: "هذه الحملات تخلق ضغوطًا نفسية كبيرة على العاملين، وتجعلهم يشعرون بعدم الأمان، ما يدفع بعضهم إلى الانسحاب من العمل تمامًا"، وتؤكد إحدى الناشطات أن التشكيك في نزاهتهم يخلق حالة من الإحباط وفقدان الدافع للعمل، إلى جانب أن انخفاض ثقة المجتمع تزيد من عرضتهم للاستهداف أو الوصم الاجتماعي.

هذا التأثير يتجاوز العاملين ليصل إلى المتعاونين والمستفيدين من برامج القطاع المدني، فالقطاع المدني يعتمد اعتمادًا كبيرًا على ثقة الجمهور في أنشطته، وعند التشكيك في مصداقيتها عبر حملات إعلامية مضللة، يصبح من الصعب إقناع المستفيدين بأهمية المشاريع المقدمة، كذلك يؤثر في دور الأعمال التطوعية وجهود المشاركة المجتمعية بالمبادرات التنموية والإصلاحية. يؤكد أحد الناشطين أن هذه الحملات لم تقف عند إضعاف ثقة المجتمع بالمجال المدني فحسب، بل ساهمت في تشويه العمل المدني، وكذلك العمل التطوعي، وأوجدت ترددًا كبيرًا في الانخراط بالأنشطة.

إضافة إلى ذلك، تظهر هذه التأثيرات جلية في التجارب الشخصية للعاملين في القطاع، ويكشف لنا تحليل هذه التجارب والمواقف المتعددة عن نمط مقلق ومتكرر موجود في معظم المناطق الليبية. فمن المواقف التي شاركها المشاركون، يروي أحد الناشطين بالمجال كيف أن إحدى الحملة الإعلامية اتهمت منظمتهم باتباع أجندة سياسية أجنبية، ما أثر على سير المشروع واضطرهم إلى عقد اجتماعات توضيحية مع قادة المجتمع المحلي، وفي بنغازي، تذكر إحدى الناشطات أن انتشار أخبار مغلوطة عن منظمتها أدى إلى تردد بعض المستفيدين في المشاركة، واضطرارهم إلى بذل مجهودات مكثفة لتقديم توضيحات للجهات الفاعلة.

من الناحية الحقوقية، يمكن عدُّ هذه الحملات التشويهية انتهاكًا للعديد من الحقوق الأساسية، بما في ذلك الحق في حرية التعبير والحق في تكوين الجمعيات، فالمنظمات والعاملون في المجتمع المدني يمارسون حقهم في التعبير عن آرائهم وفي العمل من أجل الصالح العام، وحقهم في فعل ذلك يجب أن يكون مصانًا ومحميًّا، وعند استهدافهم بحملات تشويهية، فإن ذلك يقوّض قدرتهم على ممارسة هذه الحقوق على نحو كامل وفعّال.

في مواجهة هذه التحديات، تلجأ المنظمات إلى إستراتيجيات مختلفة للتصدي لهذه الحملات ومحاولة تقليل آثارها السلبية. من بين هذه الإستراتيجيات عقد اجتماعات توضيحية مع قادة المجتمع المحلي لشرح أهدافها الحقيقية ونفي الادعاءات، وكذلك تنظيم جلسات توعية مع قادة المجتمع المحلي لتوضيح أهداف المشروع واستعادة ثقتهم. هذه الجهود التوضيحية والتوعوية تثبت إصرار المنظمات على مواجهة التضليل الإعلامي والسعي لاستعادة الثقة المفقودة، لكن هذه الجهود -كما تشير التجارب- تستغرق وقتًا أطول مما كان مخططًا له، وكذلك تستنزف وقتًا وجهدًا كان يمكن استثماره بطريقة أفضل في تنفيذ الأنشطة المخطط لها، وهذا التأخير والاستنزاف للموارد يمثل عبئًا إضافيًّا على المنظمات، ويقلل من كفاءتها في تحقيق دورها المجتمعي.

إن إصرار العاملين في المجال المدني على مواصلة جهودهم، وإن كان ذلك في ظل بيئة محفوفة بالمخاطر، جعلهم يركزون تركيزًا مكثفًا على تعزيز الشفافية وتقوية التواصل مع الجمهور لكسر حلقة التشويه. لقد أجمع المشاركون على أن أفضل طريقة لمواجهة هذه الحملات هي الاستمرار في العمل الميداني، وإظهار النتائج الإيجابية التي تحققها منظماتهم، حتى يكون الجمهور هو الحكم النهائي على مصداقيتهم. إضافة إلى ذلك، توجد حاجة إلى بناء تحالفات وشبكات

دعم ومناصرة بين الفاعلين بالمجتمع المدني؛ لمواجهة هذه الحملات مواجهة جماعية بدلًا من التعامل معها على أنها قضايا فردية.

في الختام، يمكن القول إن حملات التشويه التي تستهدف منظمات المجتمع المدني في ليبيا هي طبقة أخرى من التحديات التي تعيق عمل هذه المنظمات، وتؤثر على سمعة العاملين فيها وثقة المستفيدين، فالاتهامات المتكررة بالعمالة لجهات خارجية أو تنفيذ أجندات أجنبية ليست مجرد تحديات إعلامية، بل هي أدوات ضغط تستخدم لتقييد الفاعلين المدنيين، ما يتطلب إستراتيجيات استباقية لتعزيز الصمود والشفافية. إلى جانب ذلك، فإن هذه الحملات هي انتهاكات لحقوق هذه الجمعيات، وهي إلى ذلك خطر مباشر على أحد أهم الأطراف الرقابية والإنسانية، التي تظهر استمرارية المجهودات الخيرية المتمثلة في التطوع والتبرعات والتضامن المجتمعي. إن مستقبل العمل المدني واستدامته يعتمد إلى حد كبير على قدرة هذه المنظمات على حماية نفسها من هذه الحملات، بتعزيز مصداقيتها، وتقوية شبكات الدعم، وتطوير إستراتيجيات اتصال فعّالة تمكنها من بناء جسور تواصل مع المجتمع تعزز بها دورها الحيوي.

ثالثًا: تصورات الناس تجاه المجتمع المدني

في المجتمع الليبي، تتنازع الصورتان المتناقضتان لمنظمات المجتمع المدني، وتعطي مشهدًا معقدًا من التصورات، ففي حين تُقدِّر فئاتٌ معينةٌ دورها في تقديم المساعدات الإنسانية أو تنفيذ المشاريع التنموية، تظل نظرة الشكوك مهيمنة لدى آخرين، خصوصًا في ظل بيئة سياسية واجتماعية تتسم بالانقسامات. وتُظهر البيانات الواردة من المشاركين من مختلف المناطق الليبية، مثل طرابلس ومصراتة وبنغازي وسبها وزوارة، أن النظرة العامة تتأرجح بين القبول النسبي والشكوك العميقة، مع تأثير واضح لعوامل مثل وسائل الإعلام، والوعي المجتمعي، والانقسامات السياسية، والثقافة المحافظة.

في هذا السياق، يُلاحظ أن جزءًا من المجتمع، لا سيما الفئات التي استفادت مباشرة من الخدمات التي يقدمها القطاع المدني، أو حتى التي تفاعلت مع الفاعلين بالمنظمات المدنية، غالبًا ما يُعبرّون عن تقديرهم للدور المهم الذي تمارسه هذه المنظمات. يؤكد على ذلك أحد الناشطين من بنغازي، إذ ازداد وعي المجتمع المحلي بدور منظمات المجتمع المدني المهم في مختلف مجالات الحياة، خصوصًا في برامج التوعية، والأعمال التطوعية، والمشاركة المجتمعية، ومساعدة الفئات الهشة كالمعاقين والأرامل. تؤكد هذه الشهادة على أن التفاعل المباشر والتأثير الملموس للمنظمات في تقديم الدعم الإنساني والتنموي يُسهم في بناء شرعية نسبية لها، خاصة في المناطق الحضرية التي تشهد حضورًا أكبر لها.

غير أن هذه النظرة الإيجابية لا تمثل الرأي السائد في جميع المناطق، إذ تسود مواقف متشككة، تفصح عنها تعليقات مثل تلك التي يذكرها أحد المشاركين من طرابلس، وهي أن فئة كبيرة من المجتمع تنظر إلى المنظمات بعين الريبة، فيُتهم العاملون فيها بالخيانة أو خدمة أجندات خارجية. تُعزى هذه الشكوك إلى عوامل متشابكة، يأتي في مقدمتها الخطاب الإعلامي المُعادِي، لدوره الكبير في تشكيل نظرة المجتمع، ويسود الاعتقاد لدى بعض الأفراد بأن هذه المنظمات تعمل كجهات تجسس أو تخضع لتأثيرات خارجية. تُظهر هذه الآراء كيف تُستخدم وسائل الإعلام أداةً لخلق رواية مضادة تضعف الثقة بالمنظمات، لا سيما في ظل غياب خطاب مضاد يُعرِّف بدورها الحقيقي.

تتسع هوة الشك عندما ترتبط التصورات السلبية بغياب الشفافية حول مصادر التمويل، وهو ما يُشار إليه على نحو متكرر في البيانات. يؤكد ناشط مدني من الجنوب الليبي أنه: "ينظر للمنظمات المجتمع المدني بعين الشك، خاصة بسبب الحملات الإعلامية والتشكيك في مصادر تمويلها". يُعدّ هذا العامل تحديًا مركزيًّا، إذ إن عدم وضوح آليات التمويل –خاصة في ظل الظروف السياسية الليبية المعقدة وتكرار التدخلات الأجنبية في الشؤون الليبية – يُغذّي نظريات المؤامرة التي تربط المنظمات بالعمالة الأجنبية.

إضافة إلى ذلك، تُظهر شهادات المشاركين من المناطق المختلفة أن مستوى الثقة بهذه المنظمات يرتبط ارتباطًا وثيقًا بسياقات كل منطقة، ما يخلق خريطة متباينة من القبول والرفض. يوضح أحد الفاعلين من طرابلس هذا التفاوت بأنه: "من خبرتنا نجد أن المناطق التي تشهد استقرارًا نسبيًّا عادةً ما تكون الثقة بالمنظمات المدنية أعلى، أما في المناطق التي تشهد صراعات أو انقسامات سياسية حادة فإن النظرة تكون أكثر تشكيكًا". بالمقابل، في المناطق الريفية أو تلك الخاضعة للسيطرة القبلية، ينظر إلى المنظمات المدنية بعين الشك؛ لنقص الوعي والتأثير القوي للعادات والتقاليد المحلية، كما ينظر عادةً لأنشطتها على أنها تهدد القيم التقليدية.

حتى مع تضافر هذه العوامل مع الاختلافات الحضرية-الريفية في تشكيل التصورات، لا سيما أن المدن الكبرى تميل إلى أن تكون أكثر تفهمًا لدور المنظمات مقارنة بالمناطق الريفية، فإن هذه الثنائية ليست مطلقة، فحتى داخل المدن الكبرى نفسها، قد تختلف التصورات وفقًا للطبقة الاجتماعية أو الانتماء السياسي، وكذلك مستوى الوعي بدور القطاع المدني. على سبيل المثال، تُظهر تعليقات معظم الناشطين من طرابلس وبنغازي أنه حتى في هذه المدن الكبرى لا يزال تشكيك بعمل المنظمات المدنية، والثقة عادةً ما تكون أعلى في الأحياء والمناطق التي نفذت فيها المنظمات مشاريع ناجحة، في حين تظل مشكوكًا فيها في مناطق أخرى من المدينة نفسها.

إضافة إلى ذلك، يبرز الخطاب الإعلامي المُعادِي بوصفه أحد العوامل الرئيسية في تفاقم الشكوك، إذ يُشار إليه على نحو متكرر في تعليقات المشاركين، وتحديدًا بأن الحملات الإعلامية التي تشوه صورة المنظمات وتتهمها بالانحياز أو خدمة أجندات خفية لها دور محوري في تشويه السمعة، خاصة في ظل غياب آليات فعّالة لمواجهة هذه الروايات. تزداد حدّة هذا التأثير في المناطق التي تفتقر إلى البدائل الإعلامية الموثوقة، إذ تُصبح المنصات الاجتماعية والخطابات السياسية المصدر الرئيسي للمعلومات، كما يذكر أحد الناشطين أن العديد من أفراد المجتمع يعتمدون على المعلومات الخاطئة المنتشرة في وسائل التواصل الاجتماعي.

كذلك لا يمكن إغفال دور التجارب السلبية السابقة في ترسيخ الصورة النمطية عن المنظمات، إذ إن بعض الحالات الفردية التي شهدت سوء إدارة أو فساد داخل بعض المنظمات، ساهمت في تأكيد النظرة السلبية، ما يعمق تأثير الممارسات السيئة لبعض الجهات على سمعة القطاع كله. في هذا السياق، تُصبح السمعة الجماعية للمنظمات رهينة أضعف حلقاتها، خاصة في ظل غياب آليات رقابية فعّالة، إلى جانب غياب التواصل المباشر مع المجتمع، الذي يؤدي بدوره إلى انتشار التصورات مغلوطة وتعزيزها.

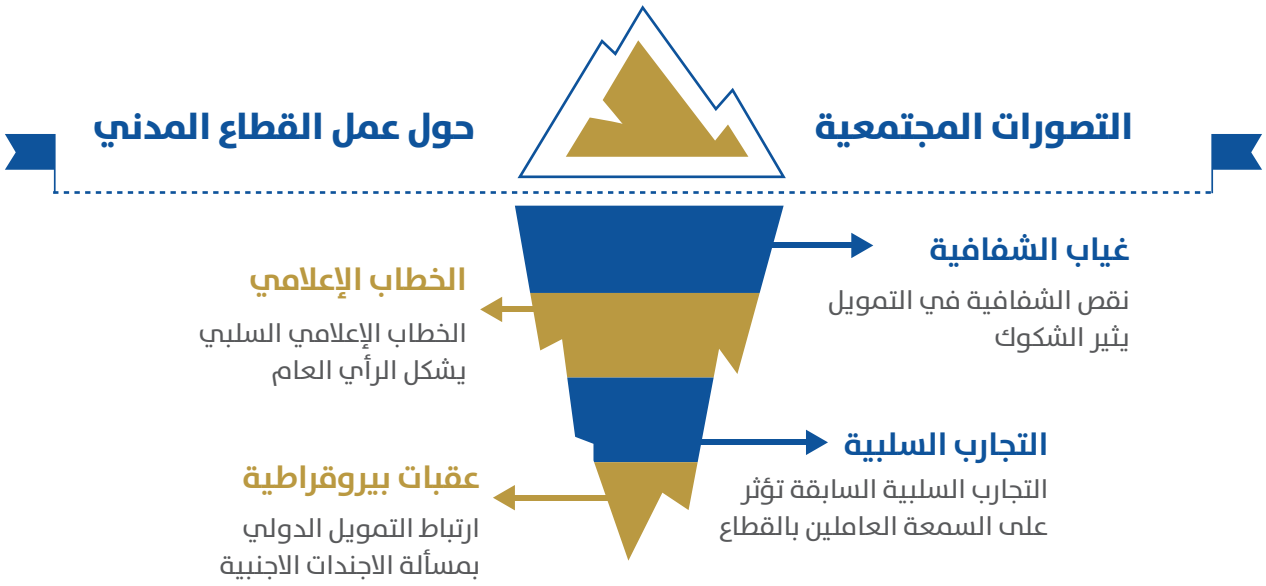

على الرغم من هذه التحديات، تبرز إشارات إلى تحولات إيجابية في وعي بعض الفئات، لا سيما الشباب والمجتمعات المتأثرة بالأزمات. يُؤكد أحد المشاركين على أن فئة الشباب والمجتمعات المتأثرة بالأزمات بدأت تدرك أهمية هذه المنظمات في تقديم المساعدة الإنسانية وتنفيذ المشاريع التنموية، ويؤكد على ذلك أحد الناشطين من درنة، الذي أكد على زيادة الثقة في القطاع المدني بعد الاستجابة الإنسانية التي قادتها المنظمات المدنية في الكارثة الإنسانية التي ضربت المدينة. يُشير هذا الطرح إلى أن التجربة المباشرة مع الأزمات سواء في سياقات النزاعات أو الكوارث الإنسانية، قد تعمل كعامل محفز لإعادة تقييم دور المنظمات، لا سيما عندما تُثبت قدرتها على الاستجابة الفعّالة للحاجات الملحة.

أما فيما يتعلق بآليات إعادة بناء الثقة، فتتفق آراء المشاركين على أن تعزيز الشفافية وإشراك المجتمع المحلي في أنشطة المنظمات هي خطوات أساسية. أكد معظم المشاركين على أن بناء ثقة أكبر مع المجتمع المحلي يتطلب نشر تقارير دورية عن الأنشطة والمشاريع، مع تقديم تفاصيل واضحة عن مصادر التمويل وكيفية استخدام الموارد، كذلك إعطاء أهمية أكبر لإشراك المجتمع المحلي في تصميم المشاريع وتنفيذها، وتعزيز الشعور بالملكية الجماعية. إضافة إلى ذلك، فإن تنظيم حملات توعوية يعد أمرًا ضروريًّا لتحسين صورة القطاع المدني، وتسلط الضوء على أهمية الدور الذي تؤديه هذه المنظمات في تلبية الاحتياجات والمساهمة في جهود التنمية المستدامة، ما يمكن أن يعزز من ثقة المجتمع بها.

ختامًا، يمكن القول إن تصورات المجتمع الليبي تجاه منظمات المجتمع المدني هي مظهر لتفاعل معقد بين عوامل داخلية وخارجية. فمن جهة، تُسهم الإنجازات الملموسة للمنظمات في بناء شرعية تدريجية لدى شرائح مجتمعية معينة، خاصة في المناطق الحضرية التي تشهد تفاعلاً أكبر مع أنشطتها. ومن جهة أخرى، تظل هذه الشرعية هشة أمام الشكوك التي تغذيها الخطابات الإعلامية المضادة، وتُفاقمها الإشكاليات الهيكلية مثل غياب الشفافية والضبابية التشريعية، فتعزيز ثقة الليبيين بمنظمات المجتمع المدني ليس مسارًا سهلًا أو سريعًا، فهذا التحوّل يتطلب من المنظمات الليبية أن تتبنى نهجًا مرنًا يتكيف مع خصوصيات كل منطقة. ولكي يعيد القطاع بناء الثقة، يجب أن ينظر إلى المشكلة على أنها بنيوية وتتطلب حلولاً متكاملة تُكيّف حسب السياقات المحلية، على أن تستند إلى نهج يجمع بين الشفافية والمشاركة المجتمعية والمشاريع الملموسة، يكون نموذجًا قادرًا على تجاوز العقبات.

الخاتمة

تعدّ التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في ليبيا نموذجًا معقدًا للأزمات البنيوية التي تُظهر التفاعل بين العوامل السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية في سياق انتقالي هش. بواسطة التحليل المتعمق لواقع هذه المنظمات في مختلف المناطق الليبية، يتضح أن غياب الإطار القانوني الواضح، والبيئة الأمنية المضطربة، والتصورات المجتمعية المشوبة بالشكوك، عوائق رئيسية تعيق قدرة هذه المنظمات على أداء دورها التنموي والإنساني بكفاءة. وتتجلى هذه التحديات بتفاوت بين مناطق ليبيا الثلاثة، فيما تفرض كل منطقة خصوصياتها النابعة من التركيبة الاجتماعية، وطبيعة النزاعات المحلية، ودرجة الاستقرار النسبي، ففي الغرب، تتصدر التحديات الإدارية والقانونية المشهد، في حين تتفاقم التحديات الأمنية في الشرق، ويطغى النقص في الموارد والانقسامات القبلية على واقع الجنوب. ومع ذلك، تظل هذه التحديات مترابطة في تأثيرها، مما يستدعي حلولًا شاملة تعالج الجذور الهيكلية للأزمة، لا الأعراض الظاهرة فحسب.

في هذا السياق، يُعد الإطار التحليلي القائم على ثلاثية "السلطة، والشرعية، والقدرة" أداةً فعّالة لفهم التفاعلات المعقدة التي تحكم عمل منظمات المجتمع المدني. إن غياب السلطة الرسمية، المتمثلة في الاعتراف القانوني المستقر، يجعل هذه المنظمات عرضة للتفسيرات التعسفية من قبل السلطات، ويُضعف قدرتها على المطالبة بالحقوق أو الوصول إلى الموارد، فالقانون رقم 19 لسنة 2001م، الذي يُنظّم عمل الجمعيات، لم يُحدّث ليُلائم التطلعات التي أفرزتها ثورة فبراير، ما خلق فجوة بين النصوص القانونية والواقع السياسي الجديد للدولة، وقد أدى ذلك إلى تحويل عملية تسجيل المنظمات وتجديد تراخيصها إلى معضلة بيروقراطية، إذ تُهدر أشهر طويلة في متابعة الإجراءات دون ضمان الحصول على الموافقات. هذا الواقع لا يُعيق عمل المنظمات القائمة فحسب، بل يثني المبادرات الجديدة عن الانطلاق، ما يُفاقم أزمة الثقة بين الدولة والقطاع المدني. ولا تقتصر آثار غياب السلطة الرسمية على الجانب الإداري، بل تمتد إلى تعريض العاملين في هذا المجال للمخاطر الأمنية، إذ تُستخدم الثغرات القانونية مبررًا لاستهداف الناشطين أو تقييد حركتهم.

أمّا على صعيد الشرعية، فإن أزمة الثقة المزدوجة –بين القطاع المدني والمجتمع الليبي– تُعد التحدي الأعمق. فمن ناحية، تُواجه المنظمات اتهامات متكررة من قبل السلطات والأطراف السياسية بـ"خدمة أجندات خارجية"، وهو اتهام يُستخدم أداةً لتقويض شرعيتها وإضعاف تأثيرها. ومن ناحية أخرى، تُعاني هذه المنظمات من شكوك مجتمعية عميقة، تزداد حدتها في المناطق الريفية والجنوبية، حيث يُنظر إليها على أنها كيانات غريبة عن القيم المحلية، أو أدوات لتقويض التماسك الاجتماعي، وقد ساهمت الحملات الإعلامية الممنهجة، التي تُروج لرواية مضادة تعتمد على نظريات المؤامرة، في تعميق هذه الأزمة. فالاتهامات بالعمالة أو الترويج لقيم غربية لا تُضعف ثقة المجتمع فحسب، بل تُعرّض العاملين في هذا القطاع للخطر، إذ تُستخدم هذه التهم مبررًا للتهديدات أو الاعتداءات. وفي نفس الوقت، يفتقر الكثير من الليبيين إلى الوعي الكافي بدور المجتمع المدني، لا سيما في المناطق التي لم تشهد حضورًا قويًّا لهذه المنظمات، ما يُعزز الصورة النمطية السلبية.

وعند الانتقال إلى محور القدرة، تبرز إشكاليات مرتبطة بالموارد المالية، والكفاءات البشرية، والبنية التحتية. إن معظم المنظمات تعتمد على التمويل الخارجي، الذي يكون مشروطًا غالبًا ببرامج لا تتوافق توافقًا كليًّا مع الأولويات المحلية، ما يُعرضها لانتقادات بالتبعية للجهات المانحة. إضافة إلى ذلك، فإن نقص الكوادر المؤهلة، خاصة في المناطق النائية، يُقلل من جودة المشاريع المقدمة، ويحد من قدرة

المنظمات على تحقيق أثر مستدام. وفي الجنوب الليبي تحديدًا، حيث تتفاقم أزمة البنية التحتية، تواجه الفرق الميدانية صعوبات جمة في الوصول إلى الفئات المستهدفة، فضلاً عن نقص التجهيزات الأساسية التي تُعيق تنفيذ الأنشطة. ولا يمكن فصل هذه التحديات عن السياق الأوسع لغياب الاستقرار السياسي والأمني، الذي يحول دون توجيه الاستثمارات نحو بناء قدرات القطاع المدني أو دعم مبادراته.

ومع ذلك، فإن التفاوت الجغرافي في طبيعة التحديات لا ينفي وجود قواسم مشتركة تجمع بين مختلف المناطق. فالحاجة إلى بيئة قانونية داعمة، وحماية أمنية للناشطين، وموارد مالية مستدامة، تُعد مطالب أساسية للقطاع المدني في كل المناطق الليبية، ثم إن تعزيز الثقة المجتمعية يتطلب جهدًا متواصلًا لتعريف المواطنين بدور المجتمع المدني، وكسب تأييدهم بمشاريع ملموسة تُلامس احتياجاتهم اليومية. وفي هذا الصدد، تُظهر بعض المبادرات الناجحة -لا سيما ما حدث في كارثة درنة- أن التفاعل المباشر مع المجتمع قادر على تغيير الصورة النمطية، وبناء شرعية تدريجية تعتمد على الإنجازات الواقعية أكثر من الخطابات النظرية.

وفي خضم هذه التحديات، تبرز إشارات إيجابية تستحق التأمل. ففي بعض المدن، بدأت فئات مجتمعية، تحديدًا من الشباب، تدرك أهمية العمل المدني بوصفه أداة للتغيير، وبدأت تشارك مشاركة فعّالة في المبادرات التطوعية أو الحملات التوعوية، ثم إن تجربة بعض المنظمات في تنفيذ مشاريع تنموية ناجحة، رغم الصعوبات، تُثبت أن الإصرار على العمل الميداني قادر على كسر حاجز الشكوك وبناء جسور الثقة. ومع هذا التقدم، تظل هذه النجاحات محدودة في تأثيرها، وغير كافية لمواجهة الأزمة البنيوية التي يعانيها القطاع.

وختامًا، فإن استعادة المجتمع المدني لدوره الحيوي، وضمان استدامة أنشطته في ليبيا، تتطلب مقاربة شاملة تعالج الأسباب الجذرية للأزمة، لا الأعراض الظاهرة، فدون إصلاحات قانونية جذرية تضمن استقلالية المنظمات وتُسهّل عملية تسجيلها، ودون بيئة أمنية مستقرة تحمي الناشطين من التهديدات، ودون جهود توعوية مكثفة لتعزيز الثقة المجتمعية، سيظل هذا القطاع عاجزًا عن تحقيق إمكاناته الكاملة. إن تعزيز القدرات المؤسسية للمنظمات، بتدريب الكوادر وتنويع مصادر التمويل، يعد شرطًا أساسيًّا لضمان استدامة أنشطتها. ولا يمكن تحقيق أي من هذه الأهداف دون تعاون فعّال بين كل الأطراف: الدولة، والمجتمع المدني، والمجتمع الدولي، والمجتمع المحلي، في إطار رؤية وطنية تضع مصلحة ليبيا فوق أي اعتبارات ضيقة.

المراجع

المعداني، سالم، "دليل منظمات المجتمع المدني 2011-2018م"، مفوضية المجتمع المدني، ليبيا، 2020م.

Anderson, Lisa. The State and Social Transformation in Tunisia and Libya, 1830–1980. Princeton: Princeton University Press, 1986. https://www.jstor.org/stable/j.ctt7ztg5k

Avritzer, Leonardo. Democracy and the Public Space in Latin America. Princeton: Princeton University Press, 2002. https://www.jstor.org/stable/j.ctt7t8xv

Banks, Nicola, David Hulme, and Michael Edwards. "NGOs, States, and Donors Revisited: Still Too Close for Comfort?" World Development 66 (2015): 707–718. https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2014.09.028

Carothers, Thomas, and Saskia Brechenmacher. Closing Space: Democracy and Human Rights Support Under Fire. Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, 2014. https://carnegieendowment.org/files/closing_space.pdf

Castells, Manuel. Networks of Outrage and Hope: Social Movements in the Internet Age. 2nd ed. Cambridge: Polity, 2015.

Chambers, Robert, and Jethro Pettit. "Shifting Power to Make a Difference." In Inclusive Aid: Changing Power and Relationships in International Development, edited by L. C. Groves and R. B. Hinton, 137–162. Sterling, VA: Earthscan, 2004. https://www.taylorfrancis.com/books/edit/10.4324/9781849771702/inclusive-aid-rachel-hinton-leslie-groves

Edwards, Michael. Civil Society. 3rd ed. Cambridge: Polity, 2014.

Fowler, Alan. Striking a Balance: A Guide to Enhancing the Effectiveness of Non-governmental Organizations in International Development. London: Earthscan, 1997.

Lacher, Wolfram. Libya's Fragmentation: Structure and Process in Violent Conflict. London: I.B. Tauris, 2020.

Lewis, David. The Management of Non-Governmental Development Organizations: An Introduction. 2nd ed. London: Routledge, 2007.

Meyer, John W., and Brian Rowan. "Institutionalized Organizations: Formal Structure as Myth and Ceremony." American Journal of Sociology 83, no. 2 (1977): 340–363. https://www.jstor.org/stable/2778293

Salamon, Lester M. "The Global Associational Revolution: The Rise of the Third Sector on the World Scene." Institute for Policy Studies (1993).

Teskey, Graham, Sabina Schnell, and Alice Poole. "Beyond Capacity – Addressing Authority and Legitimacy in Fragile States." International Review of Administrative Sciences (2012).

Weber, Max. Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology. Berkeley: University of California Press, 1978.

Woolcock, Michael. "The Place of Social Capital in Understanding Social and Economic Outcomes." Isuma: Canadian Journal of Policy Research 2, no. 1 (2001): 65–88. https://www.researchgate.net/publication/269576288

1- Teskey, Graham, Sabina Schnell, and Alice Poole. "Beyond Capacity – Addressing Authority and Legitimacy in Fragile States." International Review of Administrative Sciences (2012).

2- Max Weber, Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology (Berkeley: University of California Press, 1978), 215–216.

3- Avritzer, Leonardo. Democracy and the Public Space in Latin America. Princeton: Princeton University Press, 2002.

4- Woolcock, Michael. "The Place of Social Capital in Understanding Social and Economic Outcomes." Isuma: Canadian Journal of Policy Research 2, no. 1 (2001): 1–17.

5-Fowler, Alan. 1997. Striking a Balance: A Guide to Enhancing the Effectiveness of Non-governmental Organizations in International Development. London: Earthscan.

6-Chambers, Robert and Jethro Pettit. 2004. "Shifting Power to Make a Difference." pp.137-162 in Inclusive Aid: Changing Power and Relationships in International Development, edited by L. C. Groves and R. B. Hinton. Sterling, VA: Earthscan.

7- Lewis, David. "The Management of Non-Governmental Development Organizations: An Introduction." 2nd ed. London: Routledge, 2007.

8- Meyer, John W. and Brian Rowan. 1977. “nstitutionalized Organizations: Formal Structure as Myth and Ceremony.” American Journal of Sociology, 83(2):340- 363.

9- Banks, Nicola, David Hulme, and Michael Edwards. “NGOs, States, and Donors Revisited: Still Too Close for Comfort?” World Development 66 (2015): 707–718.

10- Michael Edwards, Civil Society, 3rd ed. (Cambridge: Polity, 2014).

11- Lester M. Salamon, “The Global Associational Revolution: The Rise of the Third Sector on the World Scene,” Foreign Affairs 73, no. 4 (1994): 109–122.

12- Thomas Carothers and Saskia Brechenmacher, Closing Space: Democracy and Human Rights Support Under Fire (Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, 2014).

13- Manuel Castells, Networks of Outrage and Hope: Social Movements in the Internet Age, 2nd ed. (Cambridge: Polity, 2015).

14- Edwards, Civil Society, 2014.

15- Lewis, The Management of Non-Governmental Development Organizations, 2007.

16- Carothers and Brechenmacher, Closing Space: Democracy and Human Rights Support Under Fire, 2014.

17- Lisa Anderson, The State and Social Transformation in Tunisia and Libya, 1830–1980 (Princeton: Princeton University Press, 1986).

18- سالم المعداني، "دليل منظمات المجتمع المدني 2011-2018م"، مفوضية المجتمع المدني، ليبيا، (2020م).

19- Wolfram Lacher, Libya’s Fragmentation: Structure and Process in Violent Conflict (London: I.B. Tauris, 2020).

رصد التحديات الهيكلية والتصورات المجتمعية

lcfp.org.ly
info@lcfp.org.ly
النوفليين _ طرابلس